

Distr.: General
20 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: أوروبا وأمريكا
الشمالية ورابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

.E/2010/100*



موجز

عاشت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، أسوأ أزمة مالية تمر بها منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي؛ وكان التباطؤ الاقتصادي الذي صاحب الأزمة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ هو الأسوأ من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من حدة الصدمة المالية، فقد تسنى احتواء الأزمة بفضل جُرأة استعمال السياسات النقدية والمالية، والارتفاع النسبي لمستوى التعاون فيما بين حكومات المنطقة، والمساعدة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، واضطر خمسة عشر من اقتصادات المنطقة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة بشكل أو بآخر، ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٠ انتعاشاً بطيئاً إلى معتدل، لكن معظم اقتصادات المنطقة لن تستعيد مستويات دخلها لعام ٢٠٠٨ قبل حلول عام ٢٠١١ أو عام ٢٠١٢، ومع ذلك، فإن العديد من الاقتصادات الأكثر تضرراً ستظل تعاني من زيادة تراجع ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، والبطالة، التي بلغت ١٠ في المائة في حل المنطقة، قد تستمر في تجاوز مستوى الاتجاه العام حتى عام ٢٠١٤، وشهدت حالة الميزانية العامة والمديونية في الاقتصادات المتقدمة في المنطقة تدهوراً كبيراً، بل نشأت عنها إشكالات في بعض الحالات.

ومثلت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما يزيد على نصف الناتج الاقتصادي العالمي (على أساس تعادل القوة الشرائية) على مدى أكثر من قرن من الزمن، بيد أن من المتوقع أن تتراجع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، في عام ٢٠١٠، إلى ما دون ٥٠ في المائة بسبب تجاوز سرعة النمو في الاقتصادات النامية لوتيرة النمو فيها، وحتى عهد قريب في عام ٢٠٠٠، كان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية يمثل كل منهما ما يزيد على ربع الناتج العالمي، وكانت الاقتصادات الأوروبية الناشئة لأوروبا الشرقية وجنوب أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى تمثل نسبة أخرى قدرها ٥ في المائة، أما الآن، فقد تراجعت الحصة المفردة لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية إلى ما ينيف قليلاً على الخمس، بينما زادت حصة الاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى ٦ في المائة، ومن المتوقع أن تستمر حصة المنطقة من الناتج العالمي في التراجع على مدى العقد القادم، نظراً لكون نموها السكاني ونمو دخل الفرد بها أقل من متوسط المعدلات العالمية.

ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المؤلفة من ٥٦ دولة عضواً، مطبوعة بالتنوع، ورغم أنها تضم معظم الاقتصادات المتقدمة في العالم، فإن دخل الفرد في ٢٦ من دولها الأعضاء (أي حوالي نصفها) يقل عن ضعف المتوسط العالمي، فيما يقل دخل الفرد في

١٢ منها عن المتوسط العالمي ويقل دخل الفرد في ٥ منها عن نصف المتوسط العالمي، وتعد تسعة من اقتصاداتها بلدانا نامية غير ساحلية حسب تصنيف الأمم المتحدة، وبسبب حدة الأزمة الاقتصادية والمالية، بات من غير المرجح بلوغ عدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية في عدد من هذه الاقتصادات دون بذل مزيد من الجهود المركزة، بما في ذلك زيادة حجم التمويل بصورة كبيرة.

أولا - الحالة الاقتصادية العامة

١ - من بين مناطق الأمم المتحدة الخمس المحددة باللجان الإقليمية، كانت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأكثر تضررا بالأزمة المالية، فقد تراجع النمو الحقيقي للمنطقة من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ ثم إلى سالب ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، وتشير التوقعات الحالية إلى إمكانية تحقيق نمو بمعدل ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ وبمعدل ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١١، ومع ذلك، فمن المتوقع أن تسجل من جديد ١١ من اقتصادات المنطقة، أو حوالي خمسها، معدلات نمو سالبة في عام ٢٠١٠.

٢ - ومن بين المناطق الفرعية الثلاث للجنة الاقتصادية لأوروبا، سجلت الاقتصادات الأوروبية الناشئة أكبر تراجع لنمو الناتج المحلي الإجمالي، سواء من حيث مستواه الفعلي لعام ٢٠٠٩ الذي هبط إلى سالب ٦,٤ في المائة، أو من حيث نسبة التراجع مقارنة بما كان سائدا في الفترات التاريخية الحديثة؛ وكان معدل النمو في عام ٢٠٠٩ أقل بنسبة ١٣,٧ نقطة مئوية عن معدل السنوات الخمس من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، أما أوروبا الغربية والوسطى (التي تشمل الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي) فقد سجلت في عام ٢٠٠٩ معدل نمو سلبي نسبته ٣,٩ في المائة، وهو ما مثل تغيرا سلبيا قوامه ٦,٥ نقاط مئوية ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت أمريكا الشمالية هي الأقل تأثرا من بين المناطق الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث سجلت في عام ٢٠٠٩ معدل نمو سلبي قدره ٢,٤ في المائة، وتراجعا قدره ٥,٢ نقاط سالبة عن متوسط الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، ورغم أن الاقتصادات الناشئة كانت هي المنطقة الفرعية الأشد تأثرا، فقد حققت ثمانية منها معدلات نمو موجبة في عام ٢٠٠٩؛ وكانت بولندا هي الاقتصاد الوحيد في المنطقتين الفرعيتين الأخرين ضمن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (والاقتصاد الوحيد من بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي) الذي سجل معدل نمو موجب في عام ٢٠٠٩.

٣ - ورغم الهبوط الاقتصادي الحاد خلال هذه الأزمة، فقد ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي مستتباً في كافة أرجاء المنطقة، خلافاً لما كانت عليه الحال في ثلاثينيات القرن الماضي، ويعزى ذلك أساساً إلى شبكات الأمان الاجتماعية المتطورة التي استحدثتها هذه الاقتصادات،

٤ - ويتوقع أن يكون الانتعاش الاقتصادي للمنطقة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، معتدلاً بسبب ما سيرتب على البطالة من آثار في تقييد الإنفاق الاستهلاكي، وضرورة قيام الحكومات بسحب الحوافز المالية بصورة مبكرة في بعض الحالات بسبب زيادة مستويات المديونية ولكون النظم المالية في هذه الاقتصادات ستظل مشلولة جزئياً بسبب احتياجها إلى

إعادة الرسملة والتخلي عن الرفع المالي، ومن المرجح أن يكون النمو في الاقتصادات الأوروبية الناشئة أقوى كلما نهضت من كبوة الهبوط الحاد؛ لكن آفاق المستقبل بالنسبة لهذه الاقتصادات تتأثر بوجه خاص بالتطورات الاقتصادية العالمية، وثمة قدر كبير من الغموض يلف حجم التأثير الممكن لو ثار بركان إيفايلايوكول لفتترات متتالية مطولة.

ثانياً - الحالة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥ - أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كليهما صدمة مالية شديدة؛ ورغم صعوبة تحديد حجم هذه الصدمة لأغراض المقارنة، فإن الصدمة التي ألمت بالولايات المتحدة كان معادلة للصدمة التي أصابت أوروبا الغربية أو أشد منها، ومع ذلك، فقد كان الهبوط الاقتصادي أخف في الولايات المتحدة وكان الانتعاش فيها أسرع، ويعزى ذلك أساساً إلى أن السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة سواء فيما يتعلق بالسياسة النقدية أو السياسة المالية للتصدي للأزمة كانت أكثر جرأة، وإحدى الدروس الرئيسية المستفادة من هذه الأزمة هي التشديد على مدى أهمية وفاعلية السياسة التقديرية في مجال الاقتصادي الكلي، بيد أن ثمة انعكاسات طويلة الأجل تترتب على اتباع سياسة اقتصاد كلي أكثر جرأة من حيث إمكانية حدوث تضخم وصعوبات في تسديد الديون، ولن يتسنى، إلا بعد مرور سنين عديدة، إجراء تقييم كامل لما إن كانت استجابة الاقتصاد الكلي الأوسع التي اتبعتها الولايات المتحدة مفضلة على النهج الأوروبي الأكثر حذراً، وإضافة إلى ذلك، فإن بعض الفوارق في المواقف السياسية قد تكون ناتجة عن تباين الخصائص البنوية للمنطقتين.

٦ - ورغم أن الاقتصاد الكندي قد تفادى بشكل كبير الوقوع في أزمة مالية بفضل إطاره التنظيمي الأحسن، فإنه قد شهد مع ذلك هبوطاً اقتصادياً مماثلاً لما وقع في الولايات المتحدة بسبب كثافة الترابط التجاري والمالي مع الولايات المتحدة؛ وقد ظل النمو الفصلي في كلا الاقتصادين متقارباً بشكل كبير على مدى السنوات العديدة الأخيرة.

٧ - وظلت أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا واحداً في المائة أو أقل خلال جل عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠؛ وإضافة إلى ذلك، احتفظت المصارف المركزية بتدابير استثنائية (مثل التيسير الكمي أو ما شابهه) لكفالة توافر السيولة النقدية بمستويات كافية، وفي الفترة ما بين منتصف عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠١٠، زاد كشف ميزانية الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة بأكثر من ١٥٠ في المائة بينما زاد كشف ميزانية البنك المركزي الأوروبي بنسبة ٥٠ في المائة، ومن حيث الحوافز المالية التقديرية، نفذت الولايات المتحدة برنامجاً عادلته قيمته نسبة ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ المجموع الكلي للحوافز في منطقة اليورو نسبة ٢,٥ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي، وبلغت مجموعة الحوافز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نسبة ١,٤ من ناتجها المحلي الإجمالي، ومع ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن أوروبا لديها عوامل تثبيت تلقائية أكبر، وإذا ما استخدمنا تدهور المركز المالي (منذ عام ٢٠٠٧) كمؤشر غير مباشر على إجمالي الحوافز المالية، نجد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قدمتا حوافز بقيمة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، بينما بلغت حوافز منطقة اليورو ٦ في المائة.

٨ - وتمثل أحد العوامل المهمة في الحد من حجم الهبوط الاقتصادي في اللجوء على نطاق واسع إلى زيادة العجز المالي، ومن المتوقع أن يبلغ العجز المالي في عدد من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر من ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠، ويشمل ذلك المملكة المتحدة (١١,٥) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإسبانيا (١١,٦) والولايات المتحدة (١١,١) وأيرلندا (١١,٠)؛ ويتوقع أن يبلغ العجز في اليونان ٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتفاوت توقيت هذه المجموعات وتكوينها، حيث إن بعض أنواع الإنفاق أثبت أنه أقدر على الحفز من غيره، وعلى سبيل المثال، نفذت الولايات المتحدة برنامج تحفيز ضخمة بقيمة ٧٨٧ بليون دولار في مطلع عام ٢٠٠٩، لكن لم ينفق منه بصورة فعلية في عام ٢٠٠٩ سوى ٣٤ في المائة، بينما يجري إنفاق معظم ما تبقى منه في عام ٢٠١٠؛ وشمل البرنامج الاستثمار في الهياكل الأساسية (٣٠ في المائة) وتخفيض الضرائب (٣٠ في المائة) وتحويلات إلى حكومات محلية وحكومات ولايات وزيادة في قيمة الاستحقاقات (٤٠ في المائة).

٩ - بيد أن مستويات الدين قد زادت بصورة كبيرة نتيجة لذلك في معظم الاقتصادات المتقدمة في المنطقة، وبحلول عام ٢٠١٤، ستكون نسبة دين الاقتصادات الرئيسية إلى ناتجها المحلي الإجمالي قريبة من ١٠٠ في المائة، وعلى وجه التحديد، يتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٢٩ في إيطاليا و ١,٠٨ في الولايات المتحدة و ٠,٩٨ في المملكة المتحدة و ٠,٩٦ في فرنسا و ٠,٨٩ في ألمانيا، ومما تسبب في تفاقم الوضع كون هذه الاقتصادات كانت تدير حالات عجز أثناء سنوات الازدهار التي سبقت الأزمة، وكونها تواجه مشكلة شيخوخة سكانية طويلة الأجل حيث سيؤثر صرف المعاشات التقاعدية وتقديم الرعاية الطبية للمتقاعدين تأثيراً سلبياً في حالة الميزانية.

١٠ - ومع أن معالجة مشكلة المديونية سيصبح أحد الأهداف المهمة التي تتوخاها السياسة الاقتصادية في تلك الاقتصادات خلال العقد القادم، فإن القيام بصورة مبكرة بسحب السياسة المالية التوسعية قبل أن يتمكن القطاع الخاص من التعويض الكامل، من شأنه أن يطيل عمر الهبوط الاقتصادي وقد يتسبب في حالة مديونية أسوأ، وهكذا، فمن منظور

السياسة العامة، فإن اللازم هو ضرورة تصميم تلك الاقتصادات لخطة طويلة الأجل تعالج الاختلال المالي والالتزام بتلك الخطة على نحو يوثق به، لكن ينبغي ألا تنفذ في الواقع تخفيضات الإنفاق و/أو الزيادات الضريبية قبل اكتمال الانتعاش الاقتصادي الذي قد لا يتحقق قبل النصف الثاني من عام ٢٠١١.

١١ - وكانت بولندا هي البلد الوحيد من بلدان الاتحاد الأوروبي الذي تمكن من تفادي تسجيل نمو سالب في عام ٢٠٠٩، ومرد ذلك هو أن بولندا خففت إلى أدنى حد من مواطن الضعف قبل نشوب الأزمة باعتماد معدلات صرف مرنة والحد من عجز حسابها الجاري والتحكم في نمو الائتمان والقروض بالعملة الأجنبية، وتمثل أحد العوامل القوية الإضافية في سياستها المالية التوسعية التي رفعت العجز من أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ما يقارب ٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، بيد أن التوقعات الحالية تشير إلى أن بولندا ستتجاوز الحد القانوني لحجم دينها العام بحلول عام ٢٠١٤، مما يعني احتمال قيامها بدمج بعض ديونها بعد عام ٢٠١٢.

١٢ - وكشفت الأزمة المالية بعض مواطن الضعف الأساسية في التصميم الهيكلي للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في تصميم منطقة اليورو، وعلى المستوى الأعم، ثبت أن التنسيق الاقتصادي فيما بين أعضائه غير كاف لإدارة الأزمة وبدا أن لا وجود لآلية مناسبة لمعالجة اختلالات ضخمة في الحساب الجاري على نطاق منطقة اليورو، وكشفت الصعوبات التي واجهتها اقتصادات بلدان البلطيق (المثبتة عملائها على اليورو) واليونان مساوئ كبيرة للانضمام إلى منطقة اليورو.

١٣ - وتعتبر الاختلالات العالمية أحد الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية، فقد تجاوز عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦، لكنه تراجع إلى نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩، وكان لتفاوت الانتعاش الذي تمثل في تحقيق البلدان النامية، و لا سيما منها الصين بوجه خاص، نمواً أسرع وتيرة من نمو الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أثر محمود في منع الاختلالات العالمية من العودة إلى مستوياتها قبل نشوب الأزمة، ومع ذلك، فبمجرد تحقيق انتعاش عالمي كامل، من المحتمل أن تعود الاختلالات، ومعها مواطن الضعف التي نشأت عنها، إلى مستويات غير محمودة وغير مطابقة، إذا لم تتم معالجتها بإجراء تسويات لأسعار الصرف.

ثالثاً - الحالة الاقتصادية في الاقتصادات الأوروبية الناشئة

١٤ - لا يملك المقيمون ولا المؤسسات المالية في الاقتصادات الأوروبية الناشئة سوى القليل من الأصول غير المضمونة التي كانت جوهر الأزمة المالية العالمية؛ لكن مواطن ضعف هذه الاقتصادات تعود، بدلا من ذلك، إلى التراجع الكبير في الصادرات بسبب التراجع الملموس في الناتج المحلي الإجمالي لدى شركائها التجاريين الرئيسيين، وتسارع هبوط مستويات الحوالات، وانخفاض سعر السلع الأساسية، بل أهم من ذلك كله اعتمادها على الأسواق الرأسمالية الخارجية لتمويل تنميتها الاقتصادية، وشهد العديد منها حالة "توقف مفاجئ" تقليدية عندما تجمدت أسواق رأس المال بعد إفلاس ليمان برذرز، وأحد مواطن الضعف الذي لم تشك منه هذه الاقتصادات، والذي عادة ما يرتبط بتوقف مفاجئ من هذا النوع، هو العجز المالي في الميزانية العامة؛ ذلك أن الجزء الأوفى من القروض الخارجية يستدين به القطاع المالي الخاص.

١٥ - وكان ثمة تباين كبير في الأداء في منطقة الاقتصادات الأوروبية الناشئة؛ فجنوب شرق أوروبا (سالب ٣,١ في المائة) حققت أداء أفضل من رابطة الدول المستقلة (سالب ٧ في المائة)، وعلى نطاق جنوب شرق أوروبا، عانت تركيا (سالب ٥,٦ في المائة) من تراجع أكبر مما عانته البلدان الأخرى (سالب ٣,١ في المائة)، وسجل بلدان من بلدان رابطة الدول المستقلة، هما أرمينيا وأوكرانيا، تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي زاد على ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، بينما حققت اقتصادات آسيا الوسطى المنضوية في رابطة الدول المستقلة، لا سيما منها الاقتصادات التي لديها موارد طاقة وتعامل محدود مع الأسواق الرأسمالية الأجنبية، أداء جيداً نسبياً، وفي الواقع، حققت ثلاثة من تلك الاقتصادات - أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان - نمواً تجاوز ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تكون من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في عام ٢٠١٠، وسجل الاتحاد الروسي أكبر نسبة تباطؤ من بين اقتصادات مجموعة العشرين.

١٦ - واتسمت الأزمة بالحدة بوجه خاص في الكثير من الاقتصادات السابقة التي تمر بمرحلة انتقالية (بما في ذلك الدول الأعضاء الجديدة) وكانت أكبر حجماً مما شهده معظم بلدان رابطة الدول المستقلة في أعقاب الأزمة الروسية لسنة ١٩٩٨/١٩٩٩، ومع ذلك فإن معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي أثناء أزمة عام ٢٠٠٩، لم يمثل سوى كسر من معدل التراجع الذي سجلته تلك الاقتصادات أثناء ركود الفترة الانتقالية في تسعينيات القرن الماضي، وحتى في لاتفيا، التي كانت أشد الاقتصادات تأثراً في المنطقة، فإن التراجع الاقتصادي المتوقع أن يناهز سالب ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة

٢٠٠٧-٢٠١٠ لم يكن يمثل سوى حوالي نصف معدل التراجع الذي شهدته في تسعينيات القرن الماضي؛ ومع ذلك، فإن معدل التراجع بها كان ضخماً، حيث إنه مماثل إجمالاً للتراجع الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (الذي بلغ وقتئذ سالب ٢٩ في المائة).

١٧ - وبخلاف الأسواق الناشئة أثناء الأزمات الاقتصادية المعتادة، تمكنت الاقتصادات الأوروبية الناشئة عموماً من تنفيذ مجموعات حوافز ضخمة بعض الشيء لحفز الاقتصاد الكلي، و لا سيما فيما يتصل بالتوسع المالي، وتقيدت بشكل أكبر قدرات أعمال سياسات التوسع النقدي نتيجة اعتبارات تتعلق بسوق الصرف، وتم الاحتفاظ عموماً بمستويات الإنفاق الاجتماعي، أو زيادتها، بينما حُصصت أموال كبيرة لإنقاذ القطاعات المصرفية المعتلة.

١٨ - وتمكنت الاقتصادات التي لديها صناديق ثروة سيادية ضخمة من استخدام تلك الموارد للتخفيف من آثار الأزمة، وضحت كل من أذربيجان وكازاخستان والاتحاد الروسي أموالاً في الأزمة تساوي ٢٣,٦ و ٢٠,٦ و ١٥,٩ من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها على التوالي، بيد أن عدم اليقين إزاء عمر الأزمة ومدى حدتها تسبب في جعل البلدان مقتصدة نوعاً ما في إنفاق تلك الأموال، ومع أنه لا وجود لأي التزام قانوني بمراعاة الاقتصاد في الإنفاق، فإن التردد في تخصيص الأموال لدعم القطاع الخاص من أجل معالجة ديونه الخارجية قد زاد من عدم اليقين وقلص من قدرة القطاع الخاص على الحصول أثناء الأزمة على أموال من الأسواق الرأسمالية العالمية.

١٩ - ويتوقع أن تسجل جميع اقتصادات رابطة الدول المستقلة نمواً موجباً في عام ٢٠١٠، رغم أنه من المحتمل أن يكون المعدل المتوسط البالغ ٣,٩ في المائة أقل بكثير من مستوى الاتجاه العام خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، ولا تزال القطاعات المصرفية مشلولة في العديد من الاقتصادات الكبرى، وهو ما سيحد من الاستثمارات في الأجل الأبعد، ومن المحتمل أن تعطي عودة الارتفاع النسبي في أسعار الطاقة دفعة للنمو في الاقتصادات الغنية بالطاقة رغم أن غلاء قيمة العملة في بعضها قد يحد من النمو ويضر بجهود التنويع؛ وبلغ الروبل الروسي أعلى قيمة له خلال ١٤ شهراً في آذار/مارس ٢٠١٠، وقد تعود مخاوف التضخم إلى بعض تلك الاقتصادات التي سجلت أقوى معدلات نمو، وإن كان غلاء قيمة العملة قد يحد من ذلك إلى درجة معينة، ومن المفترض أن يزيد النمو في عام ٢٠١١، حيث يتوقع أن يبلغ ٤,٧ في المائة، بيد أن المزيد من التنويع الاقتصادي والإصلاح المؤسسي سيكون ضرورياً لاستعادة النمو الاقتصادي القوي في الأجل المتوسط.

رابعاً - اتجاهات اقتصادية محددة

ألف - العمالة

٢٠ - ارتفعت البطالة بسبب الأزمة العالمية في معظم اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مدى عام ٢٠٠٩، لكن يبدو أنها قد أخذت في الاستقرار في الجزء الأول من عام ٢٠١٠؛ وفي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بلغ معدل البطالة ذروته عندما تجاوز بقليل عتبة ١٠ في المائة، وفي الربع الأول من عام ٢٠١٠، ظل المعدل فوق ١٥ في المائة في كل من إسبانيا وإستونيا وجورجيا وصربيا ولاتفيا وفوق ٣٠ في المائة في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتشير التوقعات إلى أن معدلات البطالة في معظم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ستظل، لمدة ثلاث إلى أربع سنوات أخرى فوق مستوى الاتجاه العام.

٢١ - وبالنظر إلى معدلات تراجع الناتج المحلي الإجمالي التي حدثت بالفعل، فإن معدلات تراجع العمالة كانت أعلى مما كان متوقعا في الولايات المتحدة وأقل مما كان متوقعا في أوروبا الغربية، وهكذا، فبالرغم من أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي كان أقل في الولايات المتحدة منه في منطقة اليورو، فإن البطالة زادت أكثر في الولايات المتحدة، ويعزى ذلك أساسا إلى الفوارق في مرونة سوق العمل بين المنطقتين الفرعيتين، ومع ذلك، فإن بعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا قد نفذت جملة من السياسات الطارئة أو القصيرة الأجل المتصلة بسوق العمل بغية تقليل خسارة فرص العمل إلى أدنى حد، وقد حقق عدد من تلك السياسات قدرا من النجاح، فعلى سبيل المثال، لم تشهد ألمانيا سوى تغيير طفيف في البطالة، حيث كان معدل البطالة في ربيع عام ٢٠١٠ مماثلا لمعدله قبل سنتين.

٢٢ - وفقد اقتصاد الولايات المتحدة ٨,٤ ملايين وظيفة (أو ٦,١ في المائة من الأجور غير الزراعية) خلال الهبوط الاقتصادي الحالي، مثلت أعلى نسبة مئوية من مجموع العمالة تسجل في أي ركود منذ الحرب العالمية الثانية، وفي مطلع عام ٢٠١٠، كان ما يزيد على ١٥ مليون شخص عاطلين عن العمل، حيث زاد معدل البطالة ليتجاوز بقليل ١٠ في المائة، وكان هذا المعدل أقل من المعدل المسجل أثناء ركود ١٩٨٢/١٩٨١ لأن معدل البطالة كان متدنيا بعض الشيء قبل نشوب الأزمة الحالية، وفي أوائل عام ٢٠١٠، كان ثمة ما يزيد على ١١ مليون شخص يتقاضون استحقاقات البطالة، وارتفع معدل العمالة الناقصة الذي يشمل العمال المستسلمين للبطالة والعاملين بدوام جزئي ممن يبحثون عن عمل بدوام كامل ليلبغ ذروته متجاوزا عتبة ١٧ في المائة، وزاد متوسط فترة البطالة من ٨,٨ أسابيع في شباط/فبراير ٢٠٠٧

إلى ١٩,٦ أسبوعاً في شباط/فبراير ٢٠١٠، ومثل عدد العمال المنقطعين عن العمل لمدة ٦ أشهر أو أكثر، والذي بلغ ٦,٣ ملايين شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ضعف العدد المسجل في أي وقت خلال السنوات الخمسين الماضية.

٢٣ - وكانت زيادة البطالة في الولايات المتحدة متفشية على نطاق جغرافي واسع، حيث سجلت جميع الولايات وعددها ٥٠ ولاية معدلات بطالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه قبل سنة، وسجل زهاء خمس الولايات معدلات بطالة فاقت ١٠ في المائة أوائل عام ٢٠١٠، واعتباراً أساساً لحقيقة أن معدلات تراجع العمالة في الولايات المتحدة خلال هذا الهبوط الاقتصادي كانت أضخم بكثير مما كان متوقفاً بالنظر إلى تراجع معدلات الإنتاج، فقد سجل مستوى الإنتاجية زيادة كبيرة، وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، فاق معدل الإنتاجية مستواه قبل سنة بنسبة ٥,٨ في المائة، ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف العمل لكل وحدة إنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة (سنة مقابل سنة)، وكان ذلك أكبر انخفاض سنوي منذ أن بدأ حساب هذه الإحصاءات في عام ١٩٤٨.

٢٤ - وبلغ المعدل السنوي للبطالة في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ دولة عضواً ٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ ورغم أن المعدل مرتفع بعض الشيء، فإن الاتحاد الأوروبي قد سجل معدلات بطالة مرتفعة نسبياً على مدى فترة زمنية مطولة، وعلى سبيل المثال، بلغ المعدل السنوي للبطالة في الاتحاد الأوروبي ٨,٩ في المائة أو تجاوزها ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وكان معدل بطالة الذكور (٩ في المائة) أعلى بقليل من معدل بطالة الإناث (٨,٨ في المائة)، ومع ذلك، فقد كانت خسارة العمالة في معظم أوروبا تتعلق أساساً بوظائف الذكور؛ وعلى سبيل المثال، كان من بين ٢٣٠.٠٠٠ وظيفة مفقودة في ألمانيا أثناء الأزمة خلال عام ٢٠٠٩، ما مجموعه ٢٢٠.٠٠٠ وظيفة للذكور، واستمر تزايد البطالة في أوروبا في الجزء الأول من عام ٢٠١٠، وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، بلغ معدل البطالة ٩,٦ في المائة في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ دولة عضواً (أكثر من ٢٣ مليون عامل) و ١٠ في المائة في منطقة اليورو، وكان هذا المعدل الأخير أعلى معدل مسجل منذ آب/أغسطس ١٩٩٨، وزاد معدل البطالة في صفوف الشباب في الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ دولة عضواً على ٢٠ في المائة في أوائل عام ٢٠١٠، وانخفض مجموع العمالة بنسبة ١,٩ في المائة في ١٥ من أعضاء الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٩.

٢٥ - وشهدت البطالة تفاوتاً كبيراً في أوروبا الغربية (بما في ذلك الدول الأعضاء الجديدة) حيث تجاوز المعدل السنوي لعام ٢٠٠٩ عتبة ١٥ في المائة في أسبانيا (١٨ في المائة) ولاتفيا (١٧,١ في المائة) وسُجلت معدلات دون ٥ في المائة في هولندا (٣,٤ في المائة) والنرويج

(١, ٣ في المائة)، وكانت معدلات البطالة أعلى في كل واحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٠ منه في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٦ - وزادت معدلات البطالة في معظم بلدان رابطة الدول المستقلة (بما في ذلك جورجيا)، وشهدت أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا تدهورا كبيرا في مؤشرات سوق العمل، وعلاوة على ذلك، تسببت عودة العمال المهاجرين الذين فقدوا وظائفهم في الاتحاد الروسي في زيادة البطالة، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وفي أوائل عام ٢٠١٠، بلغت معدلات البطالة ٨,٦ في المائة في الاتحاد الروسي و ٦,٥ في المائة في كازاخستان؛ وبلغ المعدل السنوي للبطالة في أوكرانيا ٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩.

باء - التضخم

٢٧ - تراجع التضخم في عموم المنطقة بسبب التباطؤ الاقتصادي، لكنه بدأ يزيد، بمطلع عام ٢٠١٠، في عدد من الاقتصادات، وكان التضخم في الاقتصادات المتقدمة أدنى بكثير من الأهداف العامة التي حددتها مصارفها المركزية بحوالي ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، ويتوقع، في عام ٢٠١٠، أن يقترب التضخم من الهدف المرسوم في هذه الاقتصادات، لكنه قد يقصُر قليلا عن الهدف في منطقة اليورو، ومن المتوقع أن تشهد لاتفيا انكماشيا بعدة نقاط مئوية خلال عام ٢٠١٠، وقد يحدث الشيء نفسه في بعض الاقتصادات المثقلة بالديون في منطقة اليورو، مثل اليونان، وكان التضخم أعلى في الاقتصادات الأوروبية الناشئة، لا سيما في رابطة الدول المستقلة، حيث بلغ زهاء ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن يناهز ٧ في المائة في عام ٢٠١٠، وسجلت أوكرانيا معدل تضخم تجاوز ١٠ في المائة ببضعة أعداد، ومن المتوقع أن تستمر في تسجيل معدلات مماثلة؛ وتواجه الأسر المعيشية في البلدان المستوردة للطاقة غلاء فواتير إمدادات الطاقة مع زيادة الاعتماد على السوق في تحديد أسعار الوقود، وفي شباط/فبراير، بلغ معدل التضخم ١٠,١ في المائة في تركيا بسبب الزيادة الحادة في الرقم القياسي لأسعار الأغذية.

٢٨ - واتسم النمو النقدي، طوال عام ٢٠٠٩، بقدر من الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة في المنطقة، وفي أوائل عام ٢٠١٠، انخفضت الكتلة النقدية في منطقة اليورو قليلا عن مستواها قبل سنة، فيما كانت الزيادات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مدى الفترة نفسها دون ٥ بالمائة، ونتيجة لذلك، يظل التضخم المتوقع منخفضا، ويتعلق أحد مخاطر الهبوط الاقتصادي الممكنة باحتمال أن يؤدي ارتفاع النمو في آسيا إلى عودة أسعار

السلع الأساسية إلى غلائها لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مما قد يضغط على المصارف المركزية لتشد يد سياساتها النقدية قبل تحقيق أي نمو قوي.

جيم - التجارة

٢٩ - تمثل أحد مواطن الضعف الرئيسية للعديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة قبل نشوب الأزمة في اتساع عجز حساباتها الجارية، وتجاوز عجز الحساب الجاري ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ بالنسبة لعدد من المجموعات، بما فيها الدول الأعضاء الجديدة وجنوب شرق أوروبا (باستثناء تركيا) وبلدان رابطة الدول المستقلة الفقيرة إلى الموارد، وفي الوقت نفسه، حققت بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد فائضا في الحساب الجاري ناهز ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع أن العجز تقلص في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لا سيما في الدول الأعضاء الجديدة، فإن حالات العجز لا تزال تطرح مشاكل في معظم جنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة الفقيرة إلى الموارد.

٣٠ - وتراجعت التدفقات التجارية بصورة مذهلة في عموم المنطقة بين حريف عام ٢٠٠٨ وربيع عام ٢٠٠٩ بسبب تراجع الإيرادات الوطنية وغياب تمويلات التجارة، وتسنى على نحو كبير تفادي سياسات الحماية التجارية، التي طبعت أزمة الثلاثينيات، وإن كانت محاولات البلدان الاستفادة من آثار عملياتها في مجال التوسع المالي وتقديم الإعانات إلى الصناعة قد أضحى ماثرا للجدل، وتبين أن الحوكمة العالمية للتجارة، بالاستعانة أساسا بضوابط منظمة التجارة العالمية ناجحة بعض الشيء في احتواء معظم أشكال الحماية، وعلى نطاق الاتحاد الأوروبي، تعرضت القيود المفروضة على المعونة الحكومية لاختبارات قاسية، لكن يبدو أنها قد حققت نجاحا معقولا، وكانت ثمرة حركة ملموسة لأسعار الصرف، وكان تراجع الصادرات أقل إجمالا في الاقتصادات التي انخفضت فيها قيمة أسعار الصرف، ورغم أن بضعة بلدان قد سعت إلى أعمال سياسات لتخفيض قيمة عملاتها، فإنها تحاشت بقدر كبير إلصاق وصمة الحماية بها.

٣١ - وشهدت تجارة اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شأنها شأن معظم اقتصادات العالم، تراجعا كبيرا خلال الأزمة، لا سيما في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وفي عام ٢٠٠٩، تراجعت صادرات الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ دولة عضوا بنسبة ١٦ في المائة، فيما تراجعت الواردات بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٨، وكان ثمرة تفاوت كبير، حيث انخفضت صادرات فنلندا بنسبة ٣٢ في المائة، بينما لم تنخفض صادرات أيرلندا سوى بنسبة ٤ في المائة فحسب، وانخفضت واردات أكثر من ربع بلدان الاتحاد الأوروبي بما يزيد على ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٨،

وارتفعت الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مقارنة بمستواها قبل سنة.

٣٢ - وانخفضت صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، بينما انخفضت الواردات بنسبة ٢٣ في المائة، وارتفعت الصادرات لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بمستواها قبل سنة، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٢ في المائة، وانخفضت الصادرات الكندية من السلع التجارية بنسبة ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، فيما انخفضت الواردات بنسبة ١٦ في المائة، وارتفعت الصادرات الكندية من السلع التجارية بنسبة ٣ في المائة في كانون الثاني/يناير مقارنة بمستواها قبل سنة، فيما انخفضت الواردات بنسبة ٤ في المائة.

٣٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ارتفعت صادرات بلدان رابطة الدول المستقلة (وجورجيا) بنسبة ٤٥ في المائة عن مستواها قبل سنة، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١١ في المائة، وانخفضت الصادرات و الواردات الروسية بحوالي ٥٠ في المائة ما بين النصف الأول من عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩، ونجحت إلى حد ما بلدان رابطة الدول المستقلة في تنويع المناطق الجغرافية لتجارتهما، ولا تتوجه معظم صادرات أي من بلدان رابطة الدول المستقلة إلى الاقتصادات الأخرى للرابطة، لكن العديد من بلدان الرابطة تستورد ما يزيد على نصف واردتها من بقية بلدان الرابطة.

٣٤ - ومعظم الاقتصادات الرئيسية التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية هي اقتصادات أوروبية ناشئة، وأعاق الإخفاق في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قدرة هذه الاقتصادات العشرة، التي كانت سابقا اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، على تنويع صادراتها لتصبح صادرات تصنيعية أعلى قيمة، وقدرتها على استحداث اقتصادات أكثر دينامية، ولئن كانت الدول الأعضاء الجديدة قد نجحت، شأنها شأن بلدان جنوب شرق أوروبا إلى حد ما، في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإن اقتصادات رابطة الدول المستقلة قد واجهت مشاكل أكثر، ولم يُحرز سوى تقدم محدود صوب إقامة اتحاد جمركي فيما بين أعضاء الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

٣٥ - واستمرت مساعي الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان نحو بلوغ هدفها في إقامة اتحاد جمركي، ومن الراجح أن يتطلب ذلك من الاتحاد الروسي إجراء تخفيضات كبيرة في تعريفاتها الجمركية التي هي أعلى من تعريفات البلدين الآخرين، وتنطوي إقامة اتحاد جمركي على جملة من التعديلات المؤسسية المعقدة لأن كل واحد من هذه الاقتصادات لديه

عدد كبير من الاتفاقات التجارية الثنائية التي ستلزم مواءمتها، كما أن كل بلد من هذه البلدان لا يزال في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

دال - تدفقات رؤوس الأموال والحوالات

٣٦ - تلقت الاقتصادات الأوروبية الناشئة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، تدفقات رأسمالية صافية ضخمة جدا، وكان لهذه التدفقات إسهام كبير نسبيا في النمو القوي المسجل في تلك الفترة، ومكنت تلك التدفقات الخارجية هذه الاقتصادات من تحقيق معدلات استثمار أعلى مما كان ممكنا بدون تلك التدفقات، وبلغت التدفقات الرأسمالية الصافية إلى هذه الاقتصادات، والتي مثلت ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة، أكثر من ضعف مستوى النسبة المتوية المسجلة في مناطق نامية أخرى، بما في ذلك حتى منطقة آسيا السريعة النمو، وفي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، تلقت رابطة الدول المستقلة تدفقات رأسمالية أكبر مما تلقتها أي منطقة نامية رئيسية أخرى في العالم، بيد أن هذا الاعتماد على رأس المال الخارجي قد ثبت أنه يمثل أهم عامل مساهم في تأثر المنطقة بالأزمة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بدرجة أشد من تأثر أية منطقة اقتصادية أخرى في العالم.

٣٧ - وخلال الأزمة، انخفض صافي التدفقات الرأسمالية الواردة إلى أوروبا الناشئة (بما في ذلك الدول الأعضاء الجديدة) مما يكاد يصل ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة للأزمة إلى حوالي صفر في عام ٢٠٠٩، وتبين أن ديون الحوافظ المالية والأسهم والسندات والقروض المصرفية مضطربة بوجه خاص، حيث زاد صافي التدفقات على سالب ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وحتى بلدان، مثل الاتحاد الروسي، كانت مصدرة صافية لرؤوس الأموال، وجدت أن قطاعها المالي قد فقدت فرص الوصول إلى الأسواق الرأسمالية العالمية، وهو ما كان له أثر مُخل للغاية، وكان الاستثمار المباشر الأجنبي أكثر استقرارا، وإن تراجع إلى حوالي نصف مستواه لما قبل الأزمة؛ وبلغ هذا الاستثمار أكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، لكنه انخفض إلى زهاء ٥٠ بليون دولار فحسب في عام ٢٠٠٩، ومع أن التدفقات الرسمية كانت على قدر من الأهمية من حيث إتاحة التمويل المؤقت والتمويل الطارئ، فإنها لم تعوض سوى حصة بسيطة من انخفاض التدفقات الرأسمالية الخاصة، وتشير التوقعات المتوسطة الأجل للتدفقات الرأسمالية على مدى السنوات العديدة المقبلة إلى أن التدفقات لن تبلغ سوى نصف مستواها لما قبل الأزمة، وهكذا، فإن النموذج الإنمائي الأساسي للمنطقة الذي كان يعتمد على رأس المال الخارجي في تمويل حصة واسعة من تنميته، لن يكون نموذجا ناجعا بعد هذا.

٣٨ - وتعتمد العديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة اعتمادا شديدا على الحوالات، وبلغ حجم الحوالات أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه الاقتصادات؛ وقد حققت طاجيكستان وجمهورية مولدوفا في بعض السنوات حوالات زاد حجمها على ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة يحققها أي من بلدان العالم، وتحققت لكثير من هذه الاقتصادات حوالات أكبر من تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية مجتمعين، وفي رابطة الدول المستقلة، هاجر ٣١ مليون شخص للعمل في بلد آخر؛ وهاجر أكثر من ١٠ في المائة من مجموع السكان في ٩ من بلدان رابطة الدول المستقلة، وبسبب الأزمة المالية، تراجعت الحوالات بصورة كبيرة نسبيا ناهز مداها ٣٠ في المائة، وكان الاتحاد الروسي بلدا مضيفا رئيسيا للعديد من العمال في المنطقة، وانخفضت في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ تدفقات الحوالات الصادرة بنسبة ٣١ في المائة، ومثل ذلك، بالنظر إلى النمو القوي المسجل قبل الأزمة، انخفاضاً بنسبة ٣٩ في المائة عن مستوى الاتجاه العام، وكان انخفاض تدفقات الحوالات عاملاً مهماً في زيادة الفقر في القوقاز وآسيا الوسطى.

هاء - القطاع المالي

٣٩ - مع تطور الأزمة واستمرارها في عام ٢٠٠٩، كان من الضروري لحكومات الكثير من اقتصادات المنطقة أن تستمر في تقديم الدعم المالي أو الضمانات المالية لقطاعها المصرفية، وفي الولايات المتحدة، أثار ما مجموعه ١٤٠ مصرفاً (من أصل حوالي ٨٠٠٠ مصرف) خلال عام ٢٠٠٩، بعد أن كان عدد المصارف المنهارة ٢٥ مصرفاً في عام ٢٠٠٨ (وكان إفلاس ليمان برذرز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أكبر حادث إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة)؛ وتشير التوقعات إلى انهيار عدد أكبر من المصارف في عام ٢٠١٠، ونجح النظام المالي الكندي نسبياً في الإفلات من الأزمة المالية العالمية؛ إذا تفادت المصارف الكندية منح قروض بأسعار المخاطرة على نطاق واسع، وتعاملت مع أنظمة أكثر تقييداً فيما يتعلق بالرفع المالي والتحويل إلى سندات مالية.

٤٠ - وتمثل الفارق الكبير بين الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وأزمة الثلاثينيات أو حتى الأزمات الأضيق نطاقاً مثل أزمة المديونية الروسية للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، في أن حكومات المنطقة قدمت ضمانات واسعة النطاق لودائع قطاعها المصرفي، ورغم أن عدداً من المصارف قد أثار، فإن أصحاب الودائع استفادوا عموماً من الحماية، وعلاوة على ذلك، قدمت المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة تمويلاً رخيصة نسبياً قاربت أسعار

الفائدة عليها في أغلب الحالات صفرا في المائة، كوسيلة للاحتفاظ بالسيولة النقدية وتحسين ملاءة النظام المالي.

٤١ - وفي ربيع عام ٢٠١٠، كانت القطاعات المالية في الاقتصادية المتقدمة لا تزال مشلولة جزئيا، وتدنى نمو القروض، لكن ليس من الواضح ما إن كان ذلك يعزى أساسا إلى الافتقار إلى الطلب على القروض بسبب الهبوط الاقتصادي أو إلى عدم رغبة المصارف في إتاحة الائتمان، سعيا منها إلى التخلي عن الرفع المالي، ولا يزال يتعين اختبار ملاءة العديد من المصارف المتوسطة الحجم في الولايات المتحدة التي تمسك بجُلّ القروض العقارية التجارية، وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب نصف تلك المصارف قد باتت تغرق، وفي أيرلندا، تحتم على الحكومة أن تتولى الإشراف على معظم مصارفها الكبرى.

٤٢ - وقاست أيسلندا أزمة مالية حادة بعد انهيار مصارفها الرئيسية، وبما أن كثيرا من أصحاب الودائع في مصارفها أجنب، فقد كشفت مسألة تحديد المسؤول عن تعويض أصحاب الودائع مدى عدم كفاية اللوائح المالية عبر الوطنية للاتحاد الأوروبي في صيغتها الحالية، ولم يتم التوصل، حتى ربيع عام ٢٠١٠، لأي اتفاق بشأن كيفية توزيع تكاليف تعويض أصحاب الودائع، ذلك أن ٩٣ في المائة من الناخبين رفضوا مقترحا مبدئيا قدمته الحكومة، وكانت السلطات الأيسلندية قد نظمت قطاعها المصرفي على نحو سيئ وسمحت له بالتوسع المفرط في النمو؛ فقد كانت مصارفها تمتلك أصولا تزيد على ١٠ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو ما مثل عددا مضاعفا لما يعتبر مستوى تحوطيا، واتبعت المصارف جملة من الممارسات المطعون فيها، مثل منح قروض مفرطة لملاكها وعملاء من الأطراف المرتبطة بها.

٤٣ - وظلت النظم المصرفية مشلولة في رابطة الدول المستقلة وسجلت الائتمانات نموا ضعيفا، واحتاج إلى المساعدة الحكومية عدد من المصارف في الاقتصادات الكبرى في رابطة الدول المستقلة، لا سيما روسيا وكازاخستان (عجز مصرفان من بين مصارفها الأربعة الكبرى عن الدفع) حيث أثار عدد من المصارف، وكشفت خسائر المصارف وجود جملة مسائل تتعلق بقصور الحوكمة، مثل التزوع إلى منح قروض مفرطة لعملاء من الأطراف المرتبطة بها، ورغم المشاكل المالية، فقد حظي أصحاب الودائع بحماية واسعة من الخسائر، وزاد عدد القروض العاطلة في معظم اقتصادات رابطة الدول المستقلة، وبلغت في بعض الحالات، كما هو الشأن بالنسبة لأوكرانيا وكازاخستان، مستويات قد تطرح إشكالات، وظلت أسعار الفائدة الإسمية أعلى بكثير في الاقتصادات الأوروبية الناشئة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة؛ وعلى سبيل المثال، لم تنخفض أسعار فائدة المصرف المركزي الروسي

الرئيسي سوى بنسبة ٨,٥ في المائة فحسب في عام ٢٠١٠ بعد أن جرى تخفيضها ١٢ مرة على مدى السنة السابقة.

٤٤ - وثار مخاوف كبيرة إزاء كيفية تأثير المستوى المرتفع لوجود المصارف الأجنبية في العديد من الدول الأعضاء الجديدة والاقتصادات الأوروبية الناشئة في استقرار تلك البلدان خلال الأزمة، بيد أن الملكية الأجنبية أثبتت عموماً أنها قوة استقرار لأن أياً من تلك المصارف لم ينسحب كلياً من المنطقة، كما أن المصرف الوحيد الذي انهار هو مصرف باريكس في لاتفيا.

٤٥ - وقطع إصلاح القطاع المالي من أجل تفادي تكرار أزمة الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ شوطاً في المنطقة على جبهات متعددة وبوتيرة متباينة حسب المسألة المطروحة، بيد أن الانشغالات إزاء التحكيم التنظيمي قد حددت من نطاق الإجراءات الوطنية، ونزعت إلى إضعاف الإصلاحات، حيث تبين أن البلدان حساسة بعض الشيء تجاه تخفيض قدرة قطاعها المالي على المنافسة الدولية، وأكدت العملية مدى أهمية وضروة التعاون الحكومي الدولي على وضع مجموعة أنظمة متسقة، إن لم تكن متوائمة، ولعل الإنشاء المحتمل لمجلس أوروبي معني بالمخاطر المنهجية ونظام أوروبي للمشرفين الماليين يُحسن الإشراف على الأسواق المالية الأوروبية ويزيد بالتالي من استقرارها، ولم يُحرز سوى تقدم محدود في معالجة مسألة كيفية تسوية حالة المصارف عبر الوطنية المهمة التي تنهار بانتظام؛ ومن المتوقع أن يقدم مجلس الاستقرار المالي مجموعة مبادئ توجيهية في هذا الشأن، وكان توافق الآراء أضعف فيما يتعلق بكيفية معالجة مشاكل المؤسسات التي هي "أكبر مما يترك للاختيار" والحد بصورة استباقية من المخاطر النظامية العالمية.

واو - أسواق الإسكان

٤٦ - كان السبب المباشر للأزمة المالية هو انهيار قيمة القروض العقارية الأمريكية المضمونة بسندات بعد أن بدأت أسعار المساكن تنخفض في الولايات المتحدة؛ ولا تزال تترتب على التطور المستقبلي لأسعار المساكن في الولايات المتحدة آثار مهمة في تسوية الأزمة، وبحلول ربيع عام ٢٠١٠، انخفضت أسعار المساكن في الولايات المتحدة بزهاء ٣٠ في المائة مقارنة بأسعار الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٦، وإن بدا أنها قد أخذت تستقر في عام ٢٠٠٩، ومع ذلك، فإن الإقدام، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، على قطع التنازل الضريبي لمن يشترون مساكن لأول مرة، واستمرار ارتفاع مستوى نزع ملكية العقارات المرهونة، وكذا وجود كم كبير من المنازل البائثة، وارتفاع البطالة، كلها تشير إلى أن المبيعات والأسعار قد تظل ضعيفة لبعض الوقت، وهبطت مبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة في شباط/فبراير

إلى معدل سنوي هو ٣٠٨ ٠٠٠ وقد كان الأدنى منذ أن بدأ العمل بالسجلات في عام ١٩٦٣؛ وعادل ذلك الهبوط تراجعاً بنسبة ٧٨ في المائة من أسعار الذروة التي وصلتها في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وظلت قائمة جرد المنازل الجديدة بمعدلات المبيع الراهنة دون تغيير لمدة ٩,٢ أشهر، وهو ما مثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة على المتوسط، وطوال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استمرت النسبة المثوية لحالات التأخر في تسديد أقساط القروض العقارية تزيد حتى كادت تصل ١٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩؛ وشهدت حتى القروض الممتازة الضمان معدلات تأخر في تسديد أقساطها قاربت ٧ في المائة، وفي عام ٢٠٠٩، نرعت ملكية ٨,٢ مليون منزل مرهون، وتشير التقديرات إلى أن حالات نزع ملكية العقارات المرهونة قد تصل ٣ ملايين في عام ٢٠١٠، وفي ربيع عام ٢٠١٠، كانت القيمة السوقية لما يناهز ١٢ مليون قرض عقاري، أي حوالي ربع القروض العقارية دون قيمتها الشرائية.

٤٧ - وغلت أسعار المساكن الأوروبية إجمالاً أكثر من أسعار المساكن في الولايات المتحدة في العقد الذي سبق الأزمة، لكنها هبطت هبوطاً أقل بكثير منذ نشوب الأزمة، بيد أنه أسعار المساكن في بضعة من الاقتصادات الأكثر تضرراً، بما في ذلك إسبانيا وأيرلندا ولاتفيا، قد انخفضت بصورة ملموسة، مما ساهم في خفض ملاءة المصارف المحلية، وفي بعض الاقتصادات الأوروبية، حتى تلك التي شهدت هبوطاً اقتصادياً كبيراً مثل المملكة المتحدة، ظلت أسعار المساكن قوية؛ فقد كانت الأسعار في المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٠ أعلى بنسبة ٩ في المائة من مستواها قبل سنة، ويظل احتمال أن تكون أسعار المساكن الأوروبية مبالغاً في قيمتها احتمالاً قائماً، وهو ما ينطوي على مخاطر هبوط بالنسبة للانتعاش الاقتصادي الأوروبي، وبسبب ما طرأ حديثاً من تغيير على بنية الملكية ومحدودية البيانات التاريخية، فإن الحصول على مستويات أسعار المساكن في الاقتصادات الأوروبية الناشئة أكثر صعوبة.

زاي - مشاكل المديونية الناشئة

٤٨ - شهدت مستويات المديونية الراهنة ومستوياتها المتوقعة في المستقبل زيادة كبيرة في أوروبا الغربية بسبب التوسعات المالية الناشئة عن الأزمة والتي انضفت إلى المديونية الناجمة عن تطورات ديمغرافية أطول أجلاً، وفي عام ٢٠٠٩، كان ١٣ عضواً من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغين ٢٧ لديهم مستوى مديونية تجاوز الحد الذي تسمح به معاهدة ماستريخت وهو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويشمل ذلك الاقتصادات الأربعة الكبرى - ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا، ومن بين الدول الأعضاء الجديدة، لم تكن سوى هنغاريا وحدها هي التي لديها مديونية مماثلة، وفي عام ٢٠٠٩، لم يكن من بين أعضاء

الاتحاد الأوروبي البالغين ٢٧ سوى ٥ أعضاء لديهم عجز في الميزانية دون الحد الأقصى الذي حددته معاهدة ماستريخت وهو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكان هناك ٤ أعضاء لديهم حالات عجز تفوق ١٠ في المائة، بينهم اليونان (١٣,٥) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وأيرلندا (١٢,٥) والمملكة المتحدة (١٢,١) وإسبانيا (١١,٢)، ومن المتوقع أن تسجل منطقة اليورو عجزا ماليا حكوميا عاما قدره ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠.

٤٩ - ونشأت عن الانشغالات إزاء القدرة على تحمل العجز الحكومي في اليونان (وبدرجة أقل إسبانيا والبرتغال) أزمة ديون سيادية صغرى، وارتفعت فوائد اليونان على السندات الصادرة لعشر سنين لتصل ٧,٥ في المائة في أوائل عام ٢٠١٠، أي بفارق ٤ في المائة عن السندات المماثلة في ألمانيا؛ وكان هذا أكبر فارق يسجل منذ عام ١٩٩٨، ولم تكن اليونان قد انضمت وقتها إلى منطقة اليورو، وتبلغ حاليا نسبة مديونية اليونان إلى ناتجها المحلي الإجمالي زهاء ١١٤ في المائة، وتشير التوقعات إلى أن النسبة ستتجاوز ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، وستبلغ تكاليف فائدة خدمة ذلك الدين بأسعار الفائدة السائدة حاليا، ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وزهاء ٨٠ في المائة من ديون اليونان مملوكة لجهات أجنبية، وكان فارق الفائدة أيضا أكثر من ٣ في المائة في هنغاريا وأكثر من ٢ في المائة في بولندا؛ وبلغ زهاء ١,٥ في المائة في البرتغال وأيرلندا.

٥٠ - وسجلت أيضا أيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مستويات عجز مماثلة (حوالي ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩) وإن كانت مديونيتها أقل بعض الشيء (زهاء ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، لكن فارق الفائدة على الدين السيادي ظل مستقرا، ويعزى ذلك إلى عوامل متباينة؛ ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة، أقدم المصرفان المركزيان أو الوكالات الحكومية على شراء معظم الدين الحكومي، ويمكن لمصرفيهما المركزيان أن يسكا العملة التي يُقوم بها الدين، وبالتالي ينظر إلى أن مخاطر عدم التسديد لديهما أقل بكثير، بيد أن مستويات الدين الخاص في المملكة المتحدة بالغة الارتفاع، ونتيجة لذلك بلغ مجموع دين القطاعين العام والخاص في المملكة المتحدة ٣٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة في العالم بعد اليابان.

٥١ - وبلغ الاحتمال الضمني لتخلف اليونان عن سداد ديونها على مدى السنوات الخمس المقبلة بناء على سعر عقود مقايضة مخاطرها الائتمانية أكثر من ٢٥ في المائة في ربيع عام ٢٠١٠، وقد تنشأ عن تخلف اليونان عن سداد دينها انعكاسات متشعبة ليس على أوروبا فحسب بل على اقتصاد العالم، وسيكون تخلف اليونان عن سداد دينها أكبر حالة

تخلف عن سداد ديون سيادية منذ الحرب العالمية الثانية، وبالمقارنة، فإن دين اليونان يناهز حاليا ٣٧٥ بليون دولار، بينما تخلفت الأرجنتين عن سداد ١٠٠ بليون دولار فقط في عام ٢٠٠١ وتخلف الاتحاد الروسي عن سداد ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ومن المحتمل أن تنشأ عن تخلف اليونان عن سداد دينها مشاكل ديون سيادية في العديد من الاقتصادات الأخرى مثل إسبانيا والبرتغال، وتشير نماذج التوقعات إلى أن تخلف اليونان عن سداد دينها سيخفض معدل النمو في منطقة اليورو برمتها بواقع نقطة مئوية واحدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وسيخفض معدل النمو العالمي بواقع نصف نقطة مئوية على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وستتعرض الاقتصادات الأوروبية الناشئة، والمعتمدة بوجه خاص على التدفقات الرأسمالية، لتأثيرات سلبية جدا إذا ما تخلفت اليونان عن سداد دينها.

٥٢ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن تخلف اليونان عن سداد دينها سيسبب إخفاقا جسيما للسياسة العامة الأوروبية، واتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على برنامج مساعدة مشترك؛ ووافقت حكومات الاتحاد الأوروبي على تقديم ما يصل ٣٠ بليون يورو في شكل قروض ثنائية بأسعار فائدة دون السعر السائد في السوق، على أن يقدم صندوق النقد الدولي قرضا آخر بقيمة ١٥ بليون يورو؛ ومع ذلك، فحتى هذا المبلغ قد يتبين أنه غير كاف بالنظر إلى الاحتياجات الممكنة، وتضاءلت نسبيا أيضا إمكانية نشوب أزمة عندما تراجع البنك المركزي الأوروبي عن قراره بالعودة إلى تقديرات الجدارة الائتمانية الدنيا التي كان معمولا بها قبل نشوب الأزمة فيما يتعلق بالضمانات الرهنية؛ ولو لم يحدث ذلك التغيير، لتعرضت سيولة المصارف اليونانية وملاءمتها لمزيد من الضيق.

٥٣ - ورغم أن كفاءة استمرار التمويل للحكومات المثقلة بالديون مثل اليونان هو الشاغل الأكثر إلحاحا، فمن الجوهرى إجراء ما ستحتاج إليه هذه الاقتصادات من تعديلات في الأجل الأطول من حيث تقليص الميزانية وتخفيض أسعار الصرف، وعلى سبيل المثال، أقدمت اليونان بالفعل على زيادة الضرائب والمكوس الوطنية على المبيعات، وتخفيض مكافآت القطاع العام وتجميد المعاشات التقاعدية، وتقترح اليونان خفض عجزها المالي من أكثر من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٣ بالمائة بحلول عام ٢٠١٢، وتشير التقديرات إلى أن اليونان ستحتاج إلى انكماش الأسعار بنسبة ٢٠ في المائة لتسوية سعر صرفها الحقيقي، ونتيجة لذلك، تواجه هذه الاقتصادات المثقلة بالديون تخفيضات كبيرة في الإنفاق وارتفاعا في الضرائب، بل وفي أغلب الظن، انكماشاً في الأجور والأسعار على مدى سنوات، وحتى لو كان من الممكن إجراء هذه التعديلات، وهو ما ينطوي على بعض الإشكالات، فمن الراجح أن يظل النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات متدنيا أو دون مستوى الاتجاه العام لفترة زمنية مطولة.

خامسا - الدعم المتعدد الأطراف في حالة الأزمة

٥٤ - لجأ بدرجات متفاوتة خمسة عشر من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة أثناء الأزمة الأخيرة، وشمل ذلك العديد من بلدان كل منطقة من المناطق الفرعية؛ وكان من بينها اثنان من الاقتصادات المتقدمة وأربع من الدول الأعضاء الجديدة وسبعة بلدان من رابطة الدول المستقلة واثنان من بلدان جنوب شرق أوروبا، وتراوحت عموما مجموعات المساعدة تلك بين ٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المتلقي للمساعدة، لكن بعض البلدان، مثل بولندا، لم تطلب سوى اعتمادات ائتمانية مرنة تحوطية لم تحتج في النهاية إلى استعمالها، وحصلت طاجيكستان على موارد من صندوق النقد الدولي عن طريق مرفق ثلاثي السنوات للحد من الفقر وتحقيق النمو، وأُتيحت لقرغيزستان فرصة الوصول إلى مرفق الحماية من الصدمات الخارجية، وإجمالا، فقد قدم صندوق النقد الدولي أكثر من ٨٠ بليون دولار دعما للاقتصادات الأوروبية (دون احتساب اليونان)، وكان ثمة قدر كبير من التعاون بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي في تصميم وتمويل برامج لفائدة أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكان قرار مجموعة العشرين بمضاعفة موارد صندوق النقد الدولي أربع مرات في ربيع عام ٢٠٠٩ منعطفا حاسما في تطور هذه الأزمة، وساعد على تثبيت الاستقرار في المنطقة في لحظة حرجة بوجه خاص.

٥٥ - وكانت اشتراطات صندوق النقد الدولي أثناء هذه الأزمة أقل صرامة بكثير من اشتراطاته أثناء الأزمات السابقة، وعموما، فقد مُنحت البلدان المستفيدة قدرا أكبر من المرونة في الحفاظ على بعض حوافز الاقتصاد الكلي مما هو معتاد، وتواتر إدخال التعديلات على برامجها كلما تدهورت الحالة الاقتصادية العالمية، ومع ذلك، فقد تعين تعليق برامج صندوق النقد الدولي في بعض الاقتصادات، مثل أوكرانيا، بعد فشلها في بلوغ أهداف تقليص المالية العامة، ولم تكن تركيا راغبة في قبول فرض شروط صندوق النقد الدولي على سياساتها المالية، وانسحبت من المفاوضات قانعة بقرض تحوطي.

٥٦ - وحقق القطاع المالي في الدول الأعضاء الجديدة والاقتصادات الأوروبية الناشئة استفادة كبيرة من الدعم الذي قدمه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، وإجمالا، فقد زاد المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير استثماراته بنسبة ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١٠,٧ بلايين دولار؛ ويتوقع أن يستمر النشاط بهذا المستوى المرتفع خلال عام ٢٠١٠، وقدم أيضا المصرف الأوروبي للاستثمار قروضا كبيرة لتمويل مشاريع محددة لا سيما في الدول الأعضاء الجديدة.

سادسا - بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٥٧ - لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية على قدر من الأهمية بالنسبة للمنطقة؛ فهناك نسبة كبيرة من سكان العديد من الاقتصادات الناشئة تعيش في ظل الفقر وتعوزها فرص حصول كافية على موارد الصحة، سواء تعلق الأمر برعاية الأم أو الطفل أو تعلق الأمر بالحصول على علاج السل أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورغم أن الباب لا يزال مفتوحا أمام إجراء تحسينات كبيرة، فإن الاقتصادات الأوروبية الناشئة قد أقامت نظما تعليمية جيدة نسبيا وقد اقتربت من تحقيق المساواة بين الجنسين في تلك النظم، بيد أن المسائل الجنسانية الأشمل المتعلقة بأماكن العمل وبالنظم السياسية، إلى جانب عدد من التحديات البيئية، لا تزال محط انشغال جميع اقتصادات المنطقة، بما في ذلك الاقتصادات الأكثر تقدما، والتزمت الاقتصادات المقدمة أيضا بمساعدة بلدان العالم النامي على بلوغ أهدافها عن طريق جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر ملاءمة للتنمية.

٥٨ - وتعوز معظم البلدان النامية الموارد المحلية اللازمة لبلوغ أهدافها الإنمائية للألفية، والاقتصادات المتقدمة القادرة على تقديم هذه المساعدة المالية اللازمة تقع أساسا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث تقدم هذه الاقتصادات ٩٠ في المائة تقريبا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، ورغم أن الاقتصادات الأوروبية تساهم في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسب مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي أعلى من سائر البلدان المتقدمة النمو أو البلدان المانحة الأخرى، فإن معظم تلك الاقتصادات لن يحقق غاياته المقررة لعام ٢٠١٠، والاتحاد الأوروبي الذي التزم برفع مساعده الإنمائية الرسمية من ٠,٣٥ في المائة إلى ٠,٥٩ في المائة، لن يقدم سوى ٠,٤٨ في المائة في عام ٢٠١٠، وستبلغ الولايات المتحدة غايتها المقررة لعام ٢٠١٠ رغم كونها أدنى من الغاية التي قررها الاتحاد الأوروبي.

٥٩ - ودرجة تحسن أو تراجع المؤشرات المدججة في الأهداف الإنمائية للألفية على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ مرتبطة بصورة وثيقة بالأداء الاقتصادي العام لبلد ما خلال هذه الفترة، واتسم عمق الركود الانتقالي وعمره بتفاوت كبير نسبيا، فبعد عقدين من بدء الفترة الانتقالية، تمكنت بعض هذه الاقتصادات (بلدان آسيا الوسطى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الغنية بالطاقة والدول الأعضاء الجديدة من أوروبا الوسطى وألبانيا) من زيادة إيراداتها الوطنية عن مستوياتها لعام ١٩٨٩ بحوالي ٥٠ في المائة، لكن العديد منها (البلدان الأوروبية الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ودول يوغوسلافيا السابقة في جنوب شرق أوروبا، ودول البلطيق) لم تتمكن سوى من العودة إلى مستويات مماثلة لمستوى عام ١٩٨٩،

بينما ظلت قلة من الاقتصادات (جورجيا وجمهورية مولدوفا وصربيا وطاجيكستان وأوكرانيا) دون هذا المستوى السابق بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر، أما تركيا، التي لم يتعين عليها المرور بعملية انتقالية، وإن كانت قد عاشت أزمة نقدية حادة في عام ١٩٩٩، فقد تمكنت من مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى هذه الفترة.

٦٠ - وأثرت الأزمة الاقتصادية في مختلف مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة جملة من القنوات المختلفة، وكانت أكثر قناة مباشرة هي الأثر المترتب في زيادة البطالة أو زيادة الفقر، فقد تم خلال الأزمة الاقتصادية عكس حل التقدم الذي أحرز في الحد من الفقر بين عامي ٢٠٠ و ٢٠٠٨، وتشير الإسقاطات إلى أن عدد سكان المنطقة الذين يعيشون في ظل الفقر قد يزيد بما مجموعه ٥٠ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، وبالفعل، فإن عدد السكان الروس الذين يعيشون في الفقر قد زاد من ١٨,٥ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٥ مليون نسمة (أو ٣٠ في المائة) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، وتسببت زيادة البطالة وتراجع إيرادات الأجور في الحد من نوعية النظام الغذائي وكميته، مما زاد من الجوع والمضاعفات الصحية، ولا سيما فيما يتصل بصحة الأم ووفيات الأطفال والعرضة للإصابة بأمراض مثل السل، ومن المحتمل أن تتسبب زيادة الفقر في زيادة أنماط السلوك الخطرة مثل تعاطي المخدرات والبغاء المرتبطين بنقل فيروس نقص المناعة البشرية، وقد يتسبب انخفاض دخل الأسر في أفقر مناطق اللجنة الاقتصادية لأوروبا في انخفاض القيد في المدارس، لأنه لن يكون بمقدور الوالدين أن يبعثوا أطفالهم إلى المدارس، أو قد يضطر الأطفال إلى الانقطاع عن المدرسة من أجل العمل، ومن الراجح أن يتسبب تدهور المراكز المالية للحكومات في الحد من تقديم الخدمات الاجتماعية وأن يقود إلى تخفيضات في البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف تتعلق بالبيئة والصحة العامة.

٦١ - وبالنظر إلى أن مستويات إيرادات الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة قد لا تعود إلى مستوياتها لعام ٢٠٠٨ قبل حلول عام ٢٠١٢، ونظرا إلى الترابط القوي بين التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ونمو الدخل القومي، فمن المرجح أن تعيد الأزمة المالية أربع سنوات إلى الخلف ما أحرز من تقدم على صعيد عدد كبير من الغايات، وبعبارة أخرى، فمن المحتمل أن تكون مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ عند المستويات التي كان من اللازم أن تبلغها في عام ٢٠١١ لو أن الأزمة لم تندلع.

٦٢ - وأهم عامل سيحدد درجة قدرة المنطقة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، سيكون معدل النمو الذي ستحققه المناطق على مدى السنوات الخمس المقبلة، وستكون العودة إلى النمو القوي المسجل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، تطورا مهما بعض

الشيء، لكن ذلك يظل محفوفًا بالمشاكل، نظرا للضرر الذي ألحقه الهبوط الاقتصادي الحالي بالنظم المالية للمنطقة وبالمراكز المالية للحكومات، ومع ذلك، فضمن حدود الدخل القومي، ثمة عدد كبير من التحسينات السياسية التي يمكن تنفيذها والتي باستطاعتها أن تُعجل بالتقدم على عدد من الجبهات.

سابعاً - التطورات الإقليمية الرئيسية الأخرى

٦٣ - سنت الولايات المتحدة إصلاحاً رئيسياً لنظام رعايتها الصحية في ربيع عام ٢٠١٠ رغم أن معظم أحكام الإصلاح لن تنفذ قبل عام ٢٠١٤، وكانت الولايات المتحدة تنفق على الرعاية الصحية بقدر أكبر بكثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى دون تحقيق تحسن كبير في النتائج الصحية؛ وسيستفيد من التغطية، عند دخول البرنامج طور التنفيذ، حوالي ٣٠ مليون شخص إضافي ظلوا دون تأمين صحي، ويفتح التشريع قنوات قد تسمح، في الأجل الطويل، بتحسين احتواء نفقات الصحة التي تتكبدها الحكومة، مما قد يحسن القدرة على تحمل الأعباء المالية في الأجل الطويل.

٦٤ - ولا تزال الحاجة قائمة إلى إصلاح السياسات من أجل زيادة دينامية الاقتصادات الأوروبية وقدرتها على المنافسة في الأجل الطويل، ولم يتحقق معظم الأهداف التي قررتها استراتيجية لشبونة لعام ٢٠١٠، وسيستعاض عنها باستراتيجية فرص العمل والنمو الجديدة لأوروبا عام ٢٠٢٠، وتركز الاستراتيجية على الكثير من الأهداف نفسها مثل زيادة معدل العمالة والبحث والتطوير وتحسين التعليم والتصدي للفقر وتغير المناخ،

٦٥ - ولا يزال التكامل الاقتصادي الأوروبي يزيد اتساعاً وعمقاً، وتبدو إستونيا في مسار الوفاء بمعيار ماستريخت للانضمام إلى اليورو في عام ٢٠١١، حيث تمكنت، بخلاف معظم اقتصادات الاتحاد الأوروبي، من الإبقاء على عجزها المالي دون عتبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المحتمل أن تنضم بلغاريا إلى الآلية الثانية لأسعار الصرف في الاتحاد الأوروبي في صيف عام ٢٠١٠، بهدف الانضمام إلى منطقة اليورو بحلول عام ٢٠١٣، وحددت بولندا عام ٢٠١٥ موعداً مستهدفاً للدخول إلى منطقة اليورو، أما كون العديد من الدول الأعضاء الجديدة قد اضطرت إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات خارجية، فقد يؤخر في نهاية المطاف موعد انضمامها المحتمل حتى لو استوفت معيار ماستريخت، وقد أزال الاتفاق على الاستعانة بالتحكيم الدولي لحل منازعة حدودية بين سلوفينيا وكرواتيا آخر عقبة كبرى متبقية في وجه عملية انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تصبح عضواً بحلول عام ٢٠١٢، أما بقية بلدان جنوب شرق أوروبا، فإما بلدان مرشحة أو بلدان حائزة على اتفاق الاستقرار والانتساب، ويتحقق تعاون

وتكامل أوروبيان أوسع ضمن إطار الاتحاد الأوروبي المؤسسي لسياسة الجوار مع البلدان الأوروبية الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (باستثناء الاتحاد الروسي) والقوقاز.

٦٦ - واثنا عشر من الاقتصادات الأوروبية الناشئة بلدان غير ساحلية، مما يعني أن تحسين الهياكل الأساسية المادية للنقل الإقليمي وإجراءات الحدود والجمارك لا يزال هدفا مهما لزيادة تكامل هذه الاقتصادات مع الاقتصاد العالمي، وفي الآونة الأخيرة، أُحرز تقدم لا بأس به في مجال مد أنابيب للغاز والنفط من هذه الاقتصادات إلى أوروبا الغربية وشرق آسيا، ولا تتيح هذه الأنابيب للبلدان المصدرة موارد مالية إضافية فحسب، بل إنها مهمة لتمكين الجهات المستوردة من زيادة تنوع قاعدة مورديها أو طرق نقل وارداتها، مما من شأنه أن يزيد من أمن الطاقة.